



## مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: [www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/)

دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية

**The role of governance in reducing reputational risk in Algerian commercial banks**

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

عبدالحفيظي امحمد\*<sup>1</sup>، [abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz](mailto:abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz)

سديقي مليكة<sup>2</sup>، [seddiki.malika@yahoo.fr](mailto:seddiki.malika@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2019/12/17

تاريخ القبول: 2019/10/19

تاريخ الإرسال: 2019/09/11

الكلمات المفتاحية

ملخص

كلمة مفتاحية ؛ الحوكمة ؛  
الحوكمة المصرفية ؛  
المخاطر المصرفية ؛  
مخاطر السمعة.

حظى مفهوم الحوكمة في السنوات الأخيرة باهتمام كبير، خاصة بعد انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وما تلاها من أزمات مالية في روسيا وأمريكا اللاتينية، بحيث أثرت هذه الازمات على سلوك قطاع الشركات والبنوك وبالتالي على اقتصاد تلك الأمم في مجملها، إلى الحد الذي جعل العالم ينظر نظرة جديدة إلى مفهوم حوكمة، وبالقدر الذي يتزايد فيه دور البنوك في النشاط الاقتصادي، كونه حلقة وصل اذ تتجمع لديه معظم مدخرات المجتمع، التي يقوم بمنحها في فروع النشاط الاقتصادي، تتزايد أهمية الحوكمة في هذا القطاع، نظرا لدرجة حساسيته للتغيرات والتطورات، وتعرضه للعديد من المخاطر التي قد تنشأ، ومن بين هذه المخاطر نجد ما أصطلح على تسميته مخاطر السمعة.

تصنيف JEL: G3 ؛ G21 ؛ G32 ؛

### Abstract

The concept of governance in recent years has received great attention, especially after the explosion of the Asian financial crisis in 1997, and the subsequent financial crises in Russia and Latin America, so that these crises affected the behavior of the corporate sector and banks and thus on the economy of those nations as a whole, to the extent that The world is taking a fresh look at the concept of governance

The greater the role of banks in economic activity, as a link as most of the savings accumulated by society, which is granted in the branches of economic activity, the importance of governance in this sector, given the degree of sensitivity to changes and developments, and exposure to many of the risks that may arise. Among these risks we find what has been termed risk reputation.

### Keywords

Governance ;  
Banking  
governance ;  
Banking  
risks ;  
Reputational  
risk;

JEL Classification Codes : G3 ; G21 ; G32 ;

\* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: [abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz](mailto:abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz)

## 1. مقدمة:

يكتنف النشاط البنكي العديد من المخاطر التي تتطلب من البنوك اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة، لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية، من أجل تخفيض التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، وتعتبر مخاطر السمعة إحدى أهم المخاطر البنكية كونها عامل مهم لأي بنك، حيث ان طبيعة الانشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء، اذ ان مخاطر السمعة تتمثل في فقدان الثقة في البنك من قبل الزبائن، وكذلك فقدان ثقة البنوك الاخرى والسلطات الرقابية فيه، حيث غالبا ما تكون ناتجة عن المخاطر الناشئة عن فشل في التشغيل السليم للبنك، بما لا يتماشى مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك، وبناء على هذا سنحاول معالجة موضوعنا من خلال طرح الاشكالية التالية:

الى أي مدى تساهم الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية؟  
فرضيات الدراسة :

سنحاول الاجابة على اشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الحوكمة المصرفية ومخاطر السمعة.

الفرضيات الفرعية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي  $\alpha \geq 0.05$  بين تطبيق معايير الانضباط ومخاطر السمعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الافصاح والشفافية ومخاطر السمعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الاستقلالية ومخاطر السمعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين المساءلة ومخاطر السمعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين المسؤولية ومخاطر السمعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين العدالة ومخاطر السمعة.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي عند استعراض المفاهيم العامة المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمصرفية والمخاطر المصرفية، والمنهج التحليلي من خلال استعراض قواعد الحوكمة المصرفية، كما تم اعتماد منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان كأداة للدراسة، وبخصوص تحليل البيانات تم استخدام الادوات الاحصائية الملائمة لتحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها.

II. الدراسات السابقة:

1. مهري عبدالملكو بسمة عولمي، الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 06، ديسمبر 2016. عالج الباحثين اشكالية تفعيل حوكمة الجهاز المصرفي في الجزائر وبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية وخصل الدراسة الى جملة من النتائج منها:

- يعد تطبيق مبادئ الحوكمة ف المصارف أمرا ضروريا حيث تساهم في تحسين أداء المصارف وإدارة المخاطر؛

- تمنح الحوكمة فرصة افضل لتعبئة الموارد وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال.
- 2. صبرينة صالح، ازمات القطاع المصرفي والمالي بين حدود التحرير المالي وضمانات الحوكمة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، عالجت الباحثة اشكالية اسباب حدوث الازمات المالية المصرفية، كما خلصت الي جملة من النتائج نذكر منها:
  - تضمن الحوكمة تحقيق الاستقرار المالي؛
  - الاهتمام اكثر بممارسات تطبيق إدارة المخاطر من اجل تصحيح مواطن الخلل والكشف المبكر عن الازمة المصرفية.
- 3. معريف محمد وشيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 07، 2019، عالج الباحثان اشكالية دور الحوكمة في ترشيد وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، كما توصل الباحثان الى جملة من النتائج منها:
  - إدارة المخاطر هي صمام اما عمل البنوك ويستدعي توفر الشفافية في القوائم المالية للبنوك؛
  - تعتبر اليات الحوكمة بمثابة دعائم اساسية لإدارة المخاط.
- 4. قسوري انصاف ولحسين محمد علي، تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 03، المجلد 05، 2018، عالج الباحثان اشكالية مدى مكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية كما توصل الباحثين الى ملة من النتائج منها:
  - تعمل الحوكمة على الوقاية من حدوث الازمات المالية مما تؤدي الى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والعمل على محاربة الفساد المالي والاداري؛ وكذا دعم وسلامة الجهاز المصرفي

### III. الإطار النظري:

#### 1- مدخل نظري حول الحوكمة المصرفية

يتناول هذا الجزء مفهوم الحوكمة بشكل عام، وتسليط الضوء على اهمية الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث يعد مفهوم الحوكمة او الحكم الجيد من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة، خاصة بعد انتشار مفاهيم العولمة والتحرير المالي وحرية تحرك رؤوس الاموال، كما ساهمت الصدمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الاقتصاديات الدولية والانهيارات التي عرفتتها العديد من الشركات العالمية الى تبني وانتشار هذا المفهوم، كون يرجع الكثير من الخبراء والمحليين الماليين إن سبب هذه الانهيارات يرجع الى القصور في تبني قواعد الحوكمة.

1-1 تعريف الحوكمة والهدف منها: يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة"<sup>1</sup>، حيث يعتبر من اهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الاخيرين، وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية<sup>2</sup>، وتجدر الإشارة إلى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين، وسنحاول عرض مجموعة من المفاهيم المختلفة والمحددة لهذا المصطلح:

**تعرفها اللجنة البريطانية Cadbury** في تقريرها السنوي سنة 1992: هي النظام الذي من خلاله تدار وتراقب الشركات ... مجلس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين والتأكد من ان هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، ان مسؤولية مجلس الإدارة تتضمن وضع الاهداف الاستراتيجية للشركة، توفير القيادات التي تحقق هذه الاهداف ومراقبة إدارة العمل ورفع التقارير للمساهمين، والتأكد من ان مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين<sup>3</sup>.

**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** أضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريف آخر دقيق وواضح للحوكمة وعرفت على أنها: "الاسلوب الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة منظمات الاعمال، حيث تحدد هيكل توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة، المساهمين، وأصحاب المصالح، كما تضع قواعد واجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك تحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغها واليات الرقابة على الاداء"<sup>4</sup>.

**شركة التمويل الدولية (IFC):** فتعرف حاكميه الشركات أنها مجموعة من الهياكل والعمليات اللازمة، لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة، بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة، كما تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تعزيز أداء الشركات وزيادة فرص حصولها على رأس المال الخارجي<sup>5</sup>.

**تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE:** تقوم حوكمة الشركات على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الاسهم وغيرهم، وتهدف الى زيادة قيمة استثمارات حملة الاسهم الى اقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها، ويتضمن ذلك إعداد حوافز واجراءات تخدم مصالح حملة الاسهم وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة<sup>6</sup>.

أما بخصوص الحوكمة في القطاع البنكي وعلى الرغم من اهمية البنوك في الحياة الاقتصادية، ودورها في احكام الرقابة على مختلف المؤسسات، الا انه لم يلقى هذا المفهوم القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة<sup>7</sup>، وعموما هناك بعض التعاريف منها:

تعرف الحوكمة في البنوك بأنها الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين<sup>8</sup>... وتعني كذلك الحوكمة في القطاع البنكي مراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسم والمودعين بالإضافة الى الاهتمام بالعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية<sup>9</sup>، كما يتسع هذا المفهوم ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على احكام الرقابة على اداء البنوك<sup>10</sup>.

وقد ظهرت الحاجة الى تزايد اهمية الحوكمة نتيجة اتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية، التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة، لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد ادى اتساع حجم المؤسسات الى انفصال الملكية عن الإدارة، ونتج عنها ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين، والى وقوع كثير من الشركات والمؤسسات المالية في ازمات حادة، كان ابرزها ازمة شركتي انرون

وورد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة<sup>11</sup>، وإن كانت تختلف البنوك عن باقي المؤسسات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مما يؤدي إلى إضعاف النظام المالي الذي بدوره يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد ككل، وانطلاقا من أهمية هذا القطاع تتزايد أهمية تطبيق الحوكمة فيه، حيث بتطبيق الحوكمة يمكن تحقيق النقاط التالية:<sup>12</sup>

- إن التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة أصبح يمثل أحد المبادئ التي يضعها المستثمرون في إعتبارهم عند اتخاذ قرار الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بإشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تصبح لها ميزة تنافسية لجلب الودائع وإقتحام الأسواق وجلب العملاء؛
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنك وتجنب التعثر والافلاس، ويضمن تطور الاداء ويساهم في اتخاذ القرارات على اسس سليمة؛
- تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في اطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الازمات البنكية.

## 2 - قواعد الحوكمة: يتضمن مصطلح الحوكمة في البنوك عدة خصائص نوجزها في النقاط التالية:

**الانضباط:** يعرف الانضباط على انه سلوك اخلاقي يقوم بهتذيب النفس وتربيتها على تأدية الواجب بإتقان والتقيد بالنظام واطاعة الاوامر وقوانين البنك بدون مراقب خارجي<sup>13</sup>، كما يشير هذا المصطلح لاتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح<sup>14</sup>.

**الإفصاح والشفافية:** عرفت الشفافية على انها خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والاعمال القائمة متاحة، ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق، كما تتطوي الشفافية على تفعيل الأطر المؤسسية والتشريعية التي تكفل الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية<sup>15</sup>، وبخصوص منظمة الشفافية العالمية فترى مصطلح الشفافية على انها العلانية والتصريح الواضح للبيانات والاليات والواردات والصادرات والصفريات الحكومية والادارية، من خلال وسائل الاعلام والوسائل الرقابية الاخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والاعلام والقضاء والمواطنين كافة، معرفة مجريات الاعمال الادارية والحكومية<sup>16</sup>.

من هذا التعريفين يتبين ان الشفافية هي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وخلق مناخ مناسب لها.

**الاستقلالية:** وتتمثل في عدم وجود اية تأثيرات او ضغوط اثناء العمل وبالتالي توفر قدرا من الحرية اللازمة لأداء العمل داخل المنشأة<sup>17</sup>.

**المساءلة:** هي امكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية ومحاسبتهم على الاخطاء وتحمل المسؤولية<sup>18</sup>، حيث يكون مجلس الادارة مسؤولا امام المساهمين او حملة الاسهم، والادارة التنفيذية مسؤولة امام مجلس الادارة، كما تعرف هيئة الامم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين بما يلي:<sup>19</sup>

✓ توضيح كيفية تنفيذ المهام ومبررات القرارات التي يتخذونها؛

✓ التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم لهم؛

✓ قبول جزء من المسؤولية عن الاخطاء التي تقع او الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات؛

✓ وجود الية تتيج التحقق من التزام المسؤولين بمهامهم على الوجه المخطط له؛

✓ وجود الية واضحة للتعامل مع الاخطاء والفشل.

**المسؤولية:** اي تحديد مسؤوليات كل طرف من الاطراف داخل المنشأة، مع التزام هذه الاطراف للقيام بالواجبات المحددة<sup>20</sup>.

**العدالة:** وتتمثل في احترام حقوق مختلف الاطراف اصحاب المصلحة في البنك، سواء أكانوا مساهمين ام مقرضين او غيرهم<sup>21</sup>.

## 2 المخاطر المصرفية بين المفهوم واليات الحد منها

**مفهوم المخاطرة:** المخاطرة جزء لا يتجزأ من اي عمل يقوم به الانسان او مرتبط به، ولكنها تكتسب اهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر جزءا من عملية اتخاذ القرارات المالية في الوحدة الاقتصادية<sup>22</sup>، اذن فالخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط، بسبب وقوع احداث اقتصادية او طبيعية او سياسية او بفعل بشري وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي الى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في ممارسة نشاطها وخروجها من السوق<sup>23</sup>، اما المقصود بالمخاطرة المصرفية: فهي تشير الى احتمالية ان تتأثر قدرة المصرف على النجاح او الاستمرار او حتى البقاء جراء تعرضه الى اثار سلبية (تتمثل بتكبد الخسائر او تذبذب العائد او انخفاض القيمة السوقية للمصرف او فقدان الحصة السوقية) ناتجة عن اسباب داخلية او خارجية وترتبط طرديا بحالة عدم التأكد وتزداد او تنخفض حدة او شدة التأثير المباشر او الغير مباشر لهذه المخاطر اعتمادا على مدى استعداد المصرف والجهود المبذولة من قبله تجاه الحد او التقليل من الاتار السلبية للمخاطر المصرفية.<sup>24</sup>

**انواع المخاطر المصرفية:** تتعرض البنوك لأنواع عدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث ان البنوك بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر<sup>25</sup>:

**اولا: المخاطر النظامية:** وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها او الغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من اثارها السلبية، من خلال التنوع في المحفظة الاستثمارية واعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث انه متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، المخاطر القطرية والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية، اما النوع الثاني فهي المخاطر غير نظامية او المخاطر الداخلية والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه او معالجته مثل سوء الادارة، وسوء الاستثمار والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والاجراءات المنظمة للعمل واختيار الادارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتحسين انظمة الرقابة الداخلية، والالتزام بأسس وقواعد الحوكمة المصرفية.

وان اختلفت وتعددت تصنيفات المخاطر حسب وجهات نظر الباحثين والمداخل التي من خلالها تناولوا المخاطر وسنحاول استعراض انواع المخاطر البنكية بحسب نتائجها وتأثيراتها الى مخاطر مالية ونجد ضمنها:

**المخاطر الائتمانية:** تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات القروض والكشف على الحساب او اي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في موعد محدد في المستقبل،

ويفضل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد ارجاع القروض، او عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها<sup>26</sup>.

**مخاطر السيولة:** وتنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الاجل عند مواعيد استحقاقها<sup>27</sup>، اذن هي مخاطر يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين .

**مخاطر السوق:** وهي مخاطر ناشئة عن التغيرات في ظروف السوق ولذلك فإن مصدرها هي الادوات والاصول التي يتم تداولها في السوق، وتتضمن ما يلي: <sup>28</sup>

**مخاطر اسعار الفائدة:** وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات اسعار الفائدة في الاسواق او الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة.

**مخاطر اسعار العملة:** وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات اسعار العملات الاجنبية، والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك.

**مخاطر التشغيل:** تتجسد اهم انواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الادارة، مما قد يؤدي الى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ او الغش او عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، او انجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمة، مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد ينتج خطر التشغيل كذلك بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات<sup>29</sup> .

**مخاطر قانونية:** تتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن ان تخفض قيمة موجوداتها او تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لهذا النوع من المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها<sup>30</sup>.

**مخاطر اخرى حديثة:** ظهرت هذه المخاطر كنتيجة للتطورات التي حدثت على مستوى العمليات المصرفية وكانت نتاج لآثار العولمة على القطاع المصرفي حيث نجد فيها: <sup>31</sup>

**المخاطر الاستراتيجية:** وهي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تكون لها تأثير على ايرادات البنك، وعلى راس ماله لاتخاذ قرارات خاطئة او التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب للتغيرات في القطاع المصرفي، حيث يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا.

**مخاطر السمعة:** وهي احتمال انخفاض ايرادات البنك او قاعدة عملائه نتيجة عدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، حيث يلحق هذا النوع من المخاطر ضررا كبيرا بالمصرف، باعتبار ان طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقرضين وبصفة عامة على السوق، وبالتالي فمخاطر السمعة ناتجة اساسا عن مخاطر الناشئة عن الفشل في تشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك والسمعة عامل مهم لأي مصرف، حيث إن طبيعة الانشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة للمودعين والعملاء، كما ان هذه المخاطر غير قابلة للقياس الرياضي، مما يزيد من صعوبة تقديرها، واتخاذ الاجراءات فاعلة نحوها، ويرجع سبب هذا النوع من المخاطر الأسباب التالية: <sup>32</sup>

- تصرفات الموظفين او المسؤولين في البنك غير المسؤولة او ضعف في انظمة السرية بالمصرفية؛
- ترويج الاشاعات السلبية عن البنك ونشاطه؛
- عدم نجاح البنك في إدارة احد او كل انواع المخاطر البنكية المتوقعة؛
- عدم كفاءة انظمة البنك او منتجاته مما يتسبب في ردود افعال سلبية واسعة؛
- عدم تقديم خدمات للعملاء حسب التوقعات بالإضافة الى عدم اعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج او خطوات حل المشاكل؛
- تصرفات الموظفين او المسؤولين او ضعف في انظمة السرية بالمصرفية؛
- ضعف او غياب هيئات الرقابة المصرفية؛

#### IV.دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

نظرا لأهمية الحوكمة في البنوك الجزائرية، وبغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع قمنا بإعداد استمارة استبيان تعكس رؤى المختصين في مجال الحوكمة في الجزائر والتي تم تضمينها سبعة أبعاد أساسية تخص الحوكمة المصرفية من معايير الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، والعدالة، مخاطر السمعة، ومحاولة إسقاطهما على الواقع في الجزائر، باعتبار أن الحوكمة تعد أداة لتبصير إدارة المؤسسة المالية عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها وأهدافها وفقا للصلاحيات المخولة، فان الفئة المعنية بهذه التغيرات هي فئة اطارات البنوك التجارية الجزائرية، وكذا الاساتذة المختصين في المجال، الأمر الذي استوجب اعتماد منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان بغية عدم إغفال آراء الفئات السابقة، من خلال تخصيص جزء لا بأس به من الاستثمارات الموزعة إلى القائمين على اطارات البنوك التجارية الجزائرية ومجموعة من الاساتذة المختصين في المجال البنكي.

#### **أولاً: مكونات ومنهجية الدراسة**

نستعرض من خلال هذا الجزء عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع، ممثلة في مجتمع الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة.

**منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المسحي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على مدى تأثير دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

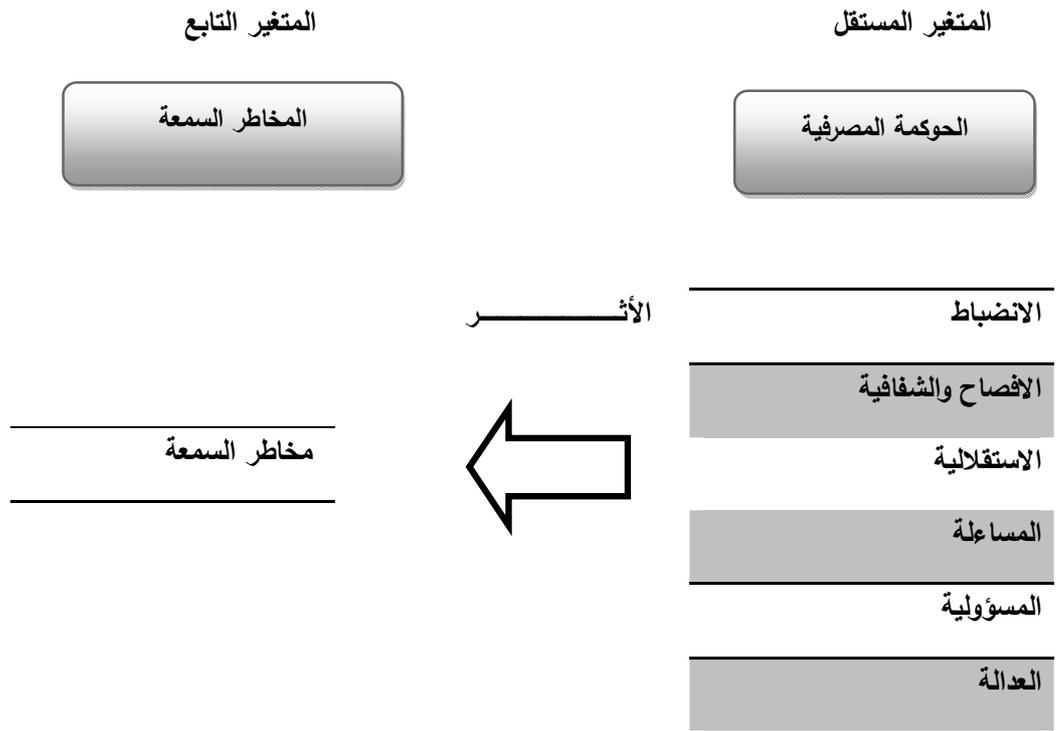
#### **أنواع البيانات.**

**البيانات الأولية:** تم إعداد استبانة الدراسة توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء **spss** واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

البيانات الثانوية: وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

نموذج الدراسة: نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): أنموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين.

1. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة: عند اختيارنا لمجتمع الدراسة اتجهنا إلى البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة في المديرية العامة للبنوك وليس الفروع، أما بالنسبة لعينة الدراسة ووضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملية فكانت الحيازة لشهادة علمية في مجال التسيير البنكي، وربما الشهادة ذات العلاقة بالتخصص، فكان مجتمع الدراسة متمثل في اطارات البنوك العاملة في الجزائر، قائمين على المحاسبة داخل البنوك والمراقبين في البنوك، ومدققين الحسابات، كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة للمهنيين، ولقد تجاوزت معنا 6 بنوك من مجتمع المكون من كل البنوك التجارية الجزائرية وقدمت تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لعدم تجاوب العديد من البنوك بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس إلى مستوى معين رؤى مجتمع الدراسة واعتمد الباحث في توصيل استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة بالتسليم المباشر، وقد بلغ حجم الاستمارات الموزعة 72، كما بلغ عدد الاستمارات الملقاة 13، وبالتالي عدد الاستمارات الخاضعة للدراسة 59 مفردة، ويوضح الجدول التالي عينة الدراسة.

جدول رقم (01): عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات الملقاة	الاستبيانات الخاضعة للدراسة
01	البنك الجزائري الخارجي	12	03	09
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	12	02	10
03	بنك التنمية المحلية	12	00	12
04	بنك الجزائري الوطني	12	04	08
05	قرض الشعبي الوطني	12	01	11
06	بنك البركة الجزائري	12	03	09
	المجموع	72	13	59

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: تفريغ بيانات الاستبيان معالجتها إحصائيا.

أداة الدراسة: تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب؛
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة مجموعات: المجموع الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات؛ والمجموعة الثانية تتناول دور الحوكمة المصرفية وقسمت الى 6 أبعاد، والمجموعة الأخيرة تمثلت في مخاطر السمعة. كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): جدول تقسيم الأبعاد.

عدد الفقرات	المحتوى	المجموعة
	البيانات الشخصية	المجموعة 1
05	الانضباط	
06	الافصاح والشفافية	

07	الاستقلالية	مجموعة 2
06	المساءلة	
05	المسؤولية	
07	العدالة	
06	مخاطر السمعة	المجموعة 3
42	المجموع	

**المصدر:** من إعداد الباحثين

صدق وثبات الاستبيان: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي: صدق فقرات الاستبيان. تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي. ثبات فقرات الاستبانة: تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، إذ قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد معامل الثبات لدراسة ككل 0.808، أي 80% وهي نسبة ممتازة. وفيما يلي معامل الثبات لكل بعد.

**جدول رقم (03): معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).**

الرقم	المحتوى	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	بعد الانضباط.	5	0.654
الثاني	بعد الإفصاح والشفافية.	6	0.647
الثالث	بعد الاستقلالية.	7	0.675
الرابع	بعد المساءلة.	6	0.724
الخامس	بعد المسؤولية.	6	0.699
السادس	بعد العدالة.	6	0.611
السابع	مخاطر السمعة	7	0.714

0.827	40	الاستبانة ككل
-------	----	---------------

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **spss**.

يظهر من الجدول 03 أن معامل الثبات لمجال المخاطر السمعة بلغ 0.714 كما أن معاملات الثبات لمجال "دور الحوكمة المصرفية" تراوحت بين 0.611 و0.724 حيث كان أعلاها لـ "المساءلة" بينما كان أدناها لـ "بعد العدالة معايير الأداء" وعموما هي قيم مقبولة لأغراض الدراسة. ثالثا: اختبار الفرضيات وتحليلها. **أولا: الفرضية الأولى.**

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين تطبيق معايير الانضباط ومخاطر السمعة. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لمعايير الانضباط في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. نتائج اختبار أثر الانضباط في الحد من مخاطر السمعة نوضحها في الجدول الآتي:

**جدول رقم (04): نتائج اختبار أثر الانضباط**

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد $R^2$	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر الانضباط في الحد من مخاطر السمعة	3.058	0.692	0.479	4.517	0.000

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **spss**.

يوضح الجدول 04 أثر معايير الانضباط في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الانضباط في الحد من مخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R=0.692$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.479 أي أن ما قيمته 47.9% من مخاطر السمعة تحددها معايير الانضباط، كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة 4.517 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (**Sig**) أقل من قيمة ( $\alpha = 0.05$ ) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي 0.000 لمعيار الانضباط في الحد من مخاطر السمعة.

**ثانيا: الفرضية الثانية.**

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الإفصاح والشفافية وأثرهما في الحد من مخاطر السمعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود الافصاح والشفافية وأثرها في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار الافصاح والشفافية وأثرهما في الحد من مخاطر السمعة في الجدول الآتي:

**جدول رقم (05): نتائج اختبار الافصاح والشفافية**

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر الافصاح والشفافية في الحد من مخاطر السمعة .	4.112	0.807	0.651	6.551	0.000

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم 05 أثر الافصاح والشفافية في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للافصاح والشفافية في الحد من مخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R=0.807$  عند مستوى  $\alpha=0.000$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.651 أي أن ما قيمته 65.1% من مخاطر السمعة يحددها الافصاح والشفافية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 6.551 وهي دالة إحصائيا عند مستوى  $(\alpha=0.000)$ ، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من قيمة  $(\alpha=0.05)$  نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي  $\alpha=0.000$  للافصاح والشفافية في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.  
**ثالثا: الفرضية الثالثة.**

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الاستقلالية ومخاطر السمعة.  
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من الاستقلالية تؤدي إلى الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار أثر الاستقلالية في الحد من مخاطر السمعة كما هو موضح في الجدول الآتي:

**جدول رقم (06): نتائج اختبار أثر الاستقلالية**

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر الاستقلالية في الحد من مخاطر السمعة .	3.112	0.741	0.549	4.611	0.005

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يوضح الجدول رقم 06 أثر الاستقلالية في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الاستقلالية ومخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R = 0.741$  عند مستوى  $\alpha \geq 0.005$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.549 أي أن ما قيمته 54.9% من مخاطر السمعة تحددها الاستقلالية، كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة 4.611 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.005$ )، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (**Sig**) أقل من قيمة ( $\alpha = 0.05$ ) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.005 بين الاستقلالية والحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.

رابعاً: الفرضية الرابعة.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين المساءلة ومخاطر السمعة. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من المساءلة تؤدي إلى الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار أثر المساءلة في الحد من مخاطر السمعة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): نتائج اختبار أثر المساءلة

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد $R^2$	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر المساءلة في الحد من مخاطر السمعة .	3.112	0.736	0.541	4.611	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يوضح الجدول رقم 07 أثر المساءلة في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المساءلة ومخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R = 0.736$  عند مستوى  $\alpha \geq 0.005$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.541 أي أن ما قيمته 54.1% من مخاطر السمعة تحددها المساءلة، كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة 4.611 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.005$ )، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (**Sig**) أقل من قيمة ( $\alpha = 0.05$ ) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.005 بين المساءلة والحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.

خامساً: الفرضية الخامسة.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين المسؤولية ومخاطر السمعة. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من الاستقلالية تؤدي إلى الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار أثر الاستقلالية في الحد من مخاطر السمعة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (08): نتائج اختبار أثر المسؤولية

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر المسؤولية في الحد من مخاطر السمعة .	3.112	0.766	0.586	4.611	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يوضح الجدول رقم 07 أثر المسؤولية في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية ومخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R = 0.766$  عند مستوى  $0.005 \geq \alpha$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.586 أي أن ما قيمته 58.6% من مخاطر السمعة تحددها المسؤولية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 4.611 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.005$ )، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ( $\alpha = 0.05$ ) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.005 بين المسؤولية والحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.  
سادسا: الفرضية السادسة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة  $0.05 \geq \alpha$  بين العدالة وأثرها في الحد من مخاطر السمعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود العدالة وأثرها في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار العدالة وأثرها في الحد من مخاطر السمعة في الجدول الآتي:

جدول رقم (09): نتائج اختبار أثر العدالة

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر العدالة في الحد من مخاطر السمعة .	5.452	0.554	0.306	7.657	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم 09 أثر العدالة في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة في الحد من مخاطر السمعة، إذ بلغ معامل الارتباط  $R = 0.554$  عند مستوى  $0.000 = \alpha$

وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.306 أي أن ما قيمته 30.6% من مخاطر السمعة تحدها العدالة، كما بلغت قيمة F المحسوبة 7.657 وهي دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha=0.000$ )، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من قيمة ( $\alpha=0.05$ ) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي  $\alpha = 0.000$  للعدالة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.

#### سابعاً: الفرضية الرئيسية

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $0.05 \geq \alpha$  بين الحوكمة المصرفية ومخاطر السمعة. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة، وكانت نتائج اختبار أثر الحوكمة المصرفية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار أثر الحوكمة المصرفية.

مستوى المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	اختبار T	البيان
0.000	10.211	0.651	0.807	3.504	أثر الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم 10 أثر الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة. إذ بلغ معامل الارتباط  $R=0.807$  عند مستوى  $\alpha=0.005$  وبمعامل تحديد  $R^2$  بلغ 0.651 أي أن ما قيمته 65.1% من مخاطر السمعة تحدها الحوكمة المصرفية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 10.211 وهي دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.005$ )، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي  $\alpha = 0.000$  للحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.

ما يدل على عدم صحة الفرضية الرئيسية القائلة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  بين الحوكمة المصرفية والحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية". وعليه فيمكن أن نقول أن للحوكمة المصرفية دور هام جداً في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.

#### V. الخاتمة:

ان الازمات المصرفية التي عرفتھا العديد من البنوك في دول العالم، اثبتت ان السبب الرئيسي في ظهورها، هو الفشل في تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية، بالإضافة الى سوء تقدير الجهات التنظيمية والإشرافية والرقابية على عمل البنوك في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة، لذا كانت الحوكمة السبيل الاتجع لضمان حسن سير القطاع

المصرفي، بشكل سليم وآمن وتجنه المخاطر، أي تقويم العمل البنكي وتجنه المخاطر البنكية، كما يساهم تطبيق الحوكمة في بناء وتقوية الانضباط والمساءلة والشفافية والافصاح وسلامة البيانات وضمان العدالة، وحماية جميع المتعاملين مع البنك، كما تم من خلال هذه الدراسة الوصول الى بعض النتائج نذكر منها:

- ان للحوكمة المصرفية دور هام في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية.
- الالتزام بمبدأ الحوكمة يساهم في التقليل من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية وذلك بنسب متفاوتة ويمكن توضيح ذلك من خلال النتائج المتوصل اليها:
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الانضباط في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي ان ما قيمته 47.9% من مخاطر السمعة يحدها معيار الانضباط .
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الافصاح والشفافية في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي أن ما قيمته 65.1% من مخاطر السمعة يحدها الافصاح والشفافية
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الاستقلالية في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي أن ما قيمته 54.9% من مخاطر السمعة تحدها الاستقلالية
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المساءلة في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي أن ما قيمته 54.1% من مخاطر السمعة تحدها المساءلة
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المسؤولية في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي أن ما قيمته 58.6% من مخاطر السمعة تحدها المسؤولية
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار العدالة في الحد من مخاطر السمعة في المصرف أي أن ما قيمته 30.6% من مخاطر السمعة تحدها العدالة
- ✓ ان الالتزام بمبدأ الافصاح والشفافية الاثر البارز في الحد من مخاطر السمعة.

## VI. الهوامش والإحالات:

<sup>1</sup> أنس القضاء، إمكانية تطبيق الحوكمة لزيادة الشفافية والافصاح في القوائم المالية دراسة تحليلية وصفية : البنوك الاردنية، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر 19 و20 نوفمبر، 2013، ص: 08.

<sup>2</sup> مهري عبدالمالك و بسمة عولمي، الحوكمة المصرفية كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص: 43.

<sup>3</sup> مرغاد لخضر و جعفر صليحة، واقع الحوكمة في البنوك الاسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، العدد 05، جانفي 2018، ص: 10.

<sup>4</sup> ريم عمري و الطيب لحيلح، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، ديسمبر 2015، ص: 234.

<sup>5</sup> حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011، ص: 25.

<sup>6</sup> مرغاد لخضر و جعفر صليحة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

<sup>7</sup> امال عياري وابو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 08.

<sup>8</sup> ريم عمري و الطيب لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

- <sup>9</sup> صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011، ص: 185.
- <sup>10</sup> جلييلة مصعور، الحوكمة المصرفية - تطبيق لحوكمة الشركات، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الخامس، مارس 2015، ص: 380.
- <sup>11</sup> خليل عبدالقادر و مداحي محمد، رقابة ميزانية الجماعات المحلية كمدخل لتحسين الحوكمة، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، اكتوبر 30-2012، ص: 31، ص: 04.
- <sup>12</sup> محمد زيدان، اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالاشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 09، 2009، ص: 20.
- <sup>13</sup> نقيه محمد المهدي حسان، وصفة جديدة للتحدي وإدارة المخاطر بالمؤسسة- الانضباط الذاتي للأفراد - الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات- الافاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، نوفمبر، 2008، ص: 06.
- <sup>14</sup> صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.
- <sup>15</sup> جمال عبدالعزيز العثمان، الإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالاوراق المالية المتداولة في البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص: 124.
- <sup>16</sup> زينب النابلسي و غسان الطالب، علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل: أداء المؤسسات والاقتصاديات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 19/20 نوفمبر، 2013، ص: 44.
- <sup>17</sup> موفق احمد السيدية وسجي فتحي محمد، الحوكمة والعقلانية المصرفية (رؤية تحليلية للإدارة المصرفية العربية)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 4، العدد 10، 2008، ص: 36.
- <sup>18</sup> نفس المرجع، ص: 36.
- <sup>19</sup> عبدالكريم قندوز، بومدين نورين، الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، 10/09 ديسمبر، 2007، ص: 12.
- <sup>20</sup> صبيحة بزران فهدود، دور ركائز الحوكمة في كفاءة إعداد الموازنة العامة (دراسة تطبيقية على عينة من الوحدات الحكومية)، مجلة جامعة ذي غار، العدد 3، المجلد 8، 2013، ص: 106.
- <sup>21</sup> صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 38.
- <sup>22</sup> سلوى عبدالجبار عبدالقادر، المخاطر الائتمانية واثراها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الاول، علمي، 2008، ص: 244.
- <sup>23</sup> رائد نصري أبو مؤنس، مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الاسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 4، العدد 1، 2016، ص: 221.
- <sup>24</sup> سعد العنزي، صادق الشمري، حسين لازم الزيدي، تأثير الخطأ البشري في المخاطر المصرفية- بحث تجريبي في عدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 91، المجلد 22، 2016، ص: 14.
- <sup>25</sup> نصر عبدالكريم، مصطفى ابوصلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس جامعة فيلادلفيا الاردنية، الفترة 5/4- 07، 2007، ص: 10.
- <sup>26</sup> محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الاردن، 2006، ص: 66.
- <sup>27</sup> مفتاح صالح، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، ايام 20-21 اكتوبر، 2009، ص: 03.
- <sup>28</sup> جقريف علي و فاطمة حلوز، إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، ايام 21-22 اكتوبر، 2012، ص: 11.

<sup>29</sup> منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية و الاقليمية، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، ايام 20-21 اكتوبر، 2009، ص: 06.

<sup>30</sup> منصور منال، مرجع سبق ذكره: 07.

<sup>31</sup> حباية عبدالله، لعراف فايزة، قراءة في المدخل الحديث لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك ضمن اتفاقية بازل الثانية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، ايام 21-22 اكتوبر، 2012، ص: 06.07.

<sup>32</sup> نصر عبدالكريم، مصطفى ابوصلاح، مرجع سبق ذكره، ص: 12.